مقدمة عامة لدراسة مقياس المصطلحات – أهميتها و أهدافها -

تعتبر المصطلحات القانونية من بين أهم المواضيع الأساسية في مجال العلوم الإنسانية فهي العمود الفقري لكل حقل من حقول المعرفة العلمية الصّحيحة و ركيزة من ركائز البحث العلمي في سائر ميادين البحوث و العلوم .

فالمصطلحات القانونية هي مجموعة من المفاهيم و الكلمات الخاصّة بالمادة القانونية حيث تشكّل مادة حيوية لكونها أساس الدراسات القانونية بمختلف فروعها و أقسامها، و بفضلها يمكن للطالب أو الباحث أن يستوعب المفاهيم الأوّلية الخاصّة بالمعرفة القانونية و الكلمات و التعابير المرتبطة بها سواء بالعربية أو بالفرنسية، فهي كذلك تمكّن من البحث في المراجع و القواميس ، ذلك لأنّ المصطلح في حقيقته يعني مجموعة من الكلمات التّقنية لعلم معيّن أو لمجموعة من الباحثين و قد عرّفه الأستاذ " ساجر " بكونه : " نشاط علمي و منهجي لجمع و وصف تقديم المصطلحات "

و حسب القاموس le petit robert" " فالمصطلح يعني استعمال ألفاظ من قبل مختصّين في حقل من حقول المعرفة و عليه فالمصطلح عبارة عن وحدة دالّة مكوّنة من كلمة واحدة (مصطلح بسيط) أو من كلمات متعدّدة (مصطلح مركّب) و التّي تدلّ على مفهوم أو على ألفاظ متعدّدة كذلك الواردة بمختلف القوانين و ذلك بشكل دقيق و محدّد و من هنا تبرز أهمية هذا العلم كأحد المصادر الأساسية لرجل القانون في تحديد المجال العلمي و البحثي لولوج أي علم من العلوم ..

و بما أنّ النّص القانوني هو القناة التّي يمرّ عبرها الحكم القانوني الذّي يسنّه المشرّع بغية تنظيم شأن أو مجال معيّن أو يهدف من ورائه إلى تجريم فعل أو إنزال عقوبة إلى المخاطبين بأحكام القانون فإنّ هذه المحاضرات و المتعلّقة بمادة المصطلحات القانونية باللّغة الفرنسية ، لا محالة يحتاجها طلبة القانون بصفة خاصّة و كلّ الباحثين في ميدان الحقوق و العلوم القانونية و الإدارية بشكل عام . حيث ارتأينا اختيار نصوص سهلة و بسيطة ترتبط بالمسار الدّراسي للطالب في مستوى الليسانس ، تليها ترجمة للمصطلحات القانونية الواردة في هذا النّص و من ثمّ الانتقال إلى الترجمة الكاملة للنّص بطريقة سهلة و بسيطة و سلسة .

الأهميّة :

حيث تظهر أهمية دراسة مادّة اللّغة و المصطلحات القانونية في صلتها و ارتباطها بمجموعة من المواضيع المختارة و الخاصّة بالقانون بمفهومه العام و الخاص التي يستطيع الدّارسين من خلالها في الحقل القانوني التعرّف على مختلف استعمالات المصطلح ضمن سياقه اللّغوي و مدلوله بكلّ دقّة و إدراك معناه من خلال ذلك .

إنّ إدراج مقياس مصطلحات اللّغة الفرنسية على الخصوص في كلّ أطوار الدّراسة الجامعية لميدان الحقوق راجع للأهمية التّي تكتسبها هذه المادة و التي تهدف في الأساس إلى :

1- تزويد الطلبة بمخزون لغوي متخصّص في مصطلحات اللّغة الفرنسية لتمكينهم من دراسة هذا العلم و فهمه بشكل جيّد .

2- التعرّف على العديد من المصطلحات القانونية و أهميتها في البحث العلمي و إبراز قيمتها في بعض الدّراسات القانونية و الاستخدام الصّحيح لهذه المصطلحات في ميدان الحقوق و القانون و أهميتها في البحث العلمي .

3- تقديم نماذج تمكّن الطّلبة من معرفة المزيد من المصطلحات بالاطلاع على بعض المراجع المتعلّقة بذات المادة و في مجال التخصّص .

4-اكتساب أسلوب لغوي يساعد على فهم النّظم القانونية و القدرة على التّرجمة عند التّعامل مع مراجع أجنبية و فرنسية على الخصوص ..

5- باعتبار أنّ المصطلحات القانونية باللّغة الفرنسية هي المفتاح لفهم المراجع الأجنبية و الاستفادة منها يتطلّب من الطّالب الجامعي التعرّف على مصطلحات اللّغة الفرنسية قراءة و كتابة و فهما و نطقا كي يتمكّن من فهم المادة القانونية و توظيفها توظيفا صحيحا .

6- الدّراسة و التّحليل لبعض المحاور بالاعتماد على بعض المراجع المتخصّصة في هذا المجال .

فإذا كانت هذه المطبوعة المتعلّقة بالمصطلحات القانونية موجّهة إلى طلبة السّنة الثالثة ليسانس قانون عام و قانون خاص فإنّه لا غنى عنها لكل دارس أو مهتم بميدان القانون و الحقوق بشكل عام

لأنّها تهدف في الأساس إلى تدريب الطالب في هذه المرحلة على البحث في تخصّصه باللّغة الأجنبية و خاصّة الفرنسية التّي تعتبر المصدر الأساسي لمعظم القوانين الجزائرية ، حيث يتدرّب على كيفيات التّعامل مع المحتوى القانوني المحرّر باللّغة الفرنسية و هذا من خلال مجموعة من الدّروس المبسّطة و المحاضرات المرتبطة بكل مجالات القانون إضافة إلى اكتساب مهارة الترجمة القانونية التّي تختلف تماما عن الترجمة الأدبية أو اللّغوية العادية .

لقد أصبحت دراسة مادة المصطلحات القانونية ذات دور مهم في فهم وتفسير النصوص القانونية والتشريعية منها والتنظيمية وكذلك في ترجمة الدّراسات القانونية والفقهية والاجتهادات القضائية .

إنّ الباحث سواء كان طالبا أو ممارسا يحتاج إلى وسيلة أو أداة عمل لفهم مدلول المصطلح الذّي يدرسه أو يطّلع عليه أثناء مساره الجامعي كطالب أو خلال مساره العلمي و العملي بعد التّخرج .

من هنا تظهر دراسة مادة اللّغة و المصطلحات القانونية في صلتها بمجموعة من المواضيع الخاصّة بالقانون بفرعيه العام و الخاص و المرتبطة بمجالاته و التّي يستطيع الدّارس من خلالها في الحقل القانوني التعرّف على مختلف استعمالات المصطلح بمقتضى سياقه و توظيفه و ذلك للوصول إلى إدراك معانيه بكل دقّة ، فمن الملاحظ أنّ كلمة قانون (droit) لها العديد من المرادفات باللّغة العربية فهي تستعمل للدّلالة على السلطات والامتيازات التي يكتسبها أو يتمتّع بها الأشخاص تجاه بعضهم البعض أو تجاه شيء معيّن بالذّات وهو ما يعرف بمصطلح (الحق) أي الحقوق الشّخصية ..و قد تطلق كذلك على مجموعة القواعد المنظمة للسلوك و علاقات الأشخاص في المجتمع على وجه الإلزام و من ذلك (القانون الجنائي droit pénal) و (قانون الأعمال droit des affaires) و غيرها أمّا في السياق اللغوي العادي في اللّغة الفرنسية فهي تحمل العديد من المعاني حسب السياق اللّغوي الذي وردت فيه و من ذلك : اليمين ، مستقيم ، صالح ، قائم الزاوية .....

هذا ما دفعنا إلى التطرّق لبعض المصطلحات في سياق علاقتها بمجموعة من النّصوص منها ما هو ذو طبيعة مدنية و منها ماهو ذو طبيعة إدارية أو جنائية أو تجارية ...

إنّ معرفة المصطلحات القانونية تعتبر من أهمّ الوسائل التّي يسترشد بها الطالب في سلك القانون باللّغة العربية على استيعاب الخطاب و النّص القانوني ذلك لأنّ رجال القانون طلبة و ممارسين هم في تواصل و تعامل دائمين مع النّصوص القانونية التي تمثّل عبارات محدّدة بألفاظها و مصطلحاتها و

كلماتها التي قد تحتمل معنى من المعاني و دلالة من الدّلالات غير اللّغوية ، و يصعب على الباحث مواكبة و مسايرة الخطاب القانوني إن لم يكن على دراية بالمعنى الاصطلاحي للعبارات التي تتضمنّها اللّغة القانونية بشكل عام و النّص و المواد القانونية بشكل خاص .

فلغة القانون لها مصطلحات قانونية مهمّة خاصّة بها سواء تعلّق الأمر بلغة التّشريع (الدستور أو قوانين صادرة عن السلطة التشريعية و الاتفاقيات و المعاهدات ...) أو بلغة القضاء (الأحكام ، القرارات القضائية التي تصدرها المحاكم) ، أو لغة المحاماة (لغة الدفاع و الاقناع) و الأقوال التي يلفظها وكلاء المتنازعين في القضايا المرفوعة أمام المحاكم)

فالباحث يستلزم منه تخصّصه أن يكون ملمّا و على دراية بمصطلحات قانونية خاصّة بكل مجال قانوني و إلّا وجد نفسه غريبا عن تخصّصه و عدم تفاهمه مع النّص القانوني بالشّكل اللاّزم ...

لذلك تمّ إدراج مقياس مصطلحات اللّغة في كلّ سنوات الدّراسة الجامعية في ميدان الحقوق و في المقرّرات التّي تمّ إدراجها ضمن كلّ الأطوار سواء في الليسانس أو الماستر أو الدكتوراه نظرا للأهمية التّي تكتسيها هذه المادة الدّراسية ..

الأهداف :

نهدف من دراسة هذا المقياس إلى تحقيق العديد من الأهداف و التّي من أهمّها :

1- تمكين الطّلبة من التعرّف على المبادئ و المفاهيم الأساسية التّي ستمكنهم من من دراسة هذا العلم و فهمه بشكل جيّد .

2- التعرّف على العديد من المصطلحات القانونية و أهميتها في البحث العلمي و قيمتها في بعض الدّراسات القانونية و هو ما يحضّر الطّالب على معرفة هذه المصطلحات .

3- تقديم نماذج تمكّن الطّلبة من معرفة المزيد من المصطلحات بالإطلاع على بعض المراجع المتعلّقة بذات المادّة في مجال تخصّصها .

و قد اخترنا بعض المواضيع و المحاور التي نراها مهمّة حيث تمّ التّركيز عليها في هذه العجالة نرى أنّها تخدم الطّالب و تكون قاعدة أساسية للدراسات القادمة ، فعلى سبيل المثال و في محور مصطلحات

القانون الجنائي و في هذا الفصل الدّراسي الثّاني من السّداسي السادس لكل من طلبة السنة الثالثة ليسانس في التخصّصين العام و الخاص حاولنا التّركيز على مصطلحات المادة الجزائية و التّي تمّ دراستها في السنة الثانية ليسانس ، حيث نحاول تذكير الطلبة ببعض المفاهيم المدروسة سلفا و لهذا يتطلّب الأمر من الطلبة مراجعة بعض المعارف و المفاهيم القبلية المرتبطة بالقانون الجنائي و تتمثّل على الخصوص في:

- قانون العقوبات
- الجريمة و أنواعها
- مصادر القانون الجنائي
- الفرق بين الجريمة الجنائية و الجريمة التأديبية و الجريمة المدنية
- العقوبات و أنواعها
- التقسيم الثلاثي للجرائم (جناية /جنحة / مخالفة)
- صعوبات التقسيم الثلاثي

و هكذا مع باقي المحاور حيث نبحث عن تمكين الطالب من فهم المبادئ الأساسية لهذا التخصّص القانوني و من خلالها الولوج إلى إدراك و فهم المصطلحات المقابلة في اللّغة الفرنسية و من خلال ذلك الانتقال بالطالب إلى فهم المادة العلمية بلغة أخرى غير اللّغة الأم .